دورتجارة الأسلحة في إذكاء صراعات القارة الإفريقية (السودان والصومال أنموذجًا)

Arms Trade and its role in fueling the conflicts of the African continent (Sudan and Somalia an examples)

أ.د. زياد يوسف حمد

Prof. Dr. Zeyad Yousif Hamad

الجامعة العر اقية/ كلية القانون والعلوم السياسية

Zeyadyousif214@gmail.com

الباحثة زينب عبد الله جبر

Zainab Abdullah Jabr

الجامعة العر اقية/ كلية القانون والعلوم السياسية

zzrad1231@gmail.com

الملخص

تُعَدُّ تجارة الأسلحة أحد العوامل الأساسية المؤثرة في الصراعات في مختلف أنحاء العالم، ومنذ العصور القديمة، أدت الأسلحة دورًا مهمًا في الصراعات بين الدول. ومع التطورات في التكنولوجيا، أصبحت هذه التجارة أكثر تنوعًا، ولا تتعلق تجارة الأسلحة في الوقت الحاضر، بعدد الأسلحة المباعة فحسب، بل تتعلق أيضًا بتأثيراتها المتعددة، إذ إنَّ حصول الأطراف المتصارعة على الأسلحة، أمر ضروري من أجل استمرار تلك الصراعات، وغالبًا ما ترتبط واردات الأسلحة من دول معينة، بمصالح سياسية، واقتصادية، للدولة المتصارعة. وشهدت القارة الإفريقية خلال العقد الأخير، اهتمامًا متزايدًا من القوى الدولية، التي تسعى إلى زيادة نفوذها في هذه المنطقة الاستراتيجية، الغنية بالطاقة، والموارد الجوفية المهمة للصناعة، كما تعدُّ سوقًا استهلاكية واعدة بالنسبة للدول المصنعة، ولاسيَّما الدول الصناعية المصدرة للأسلحة. وتُعَدُّ الصراعات، والحروب، من الأسباب الرئيسة التي تؤجج نار التسلح، لذلك فإنَّ تجارة الأسلحة، تعَدُّ من العوامل الأساسية التي تؤجج الصراعات في القارة الإفريقية، لاسيَّما الصراع داخل دولتي السودان، والصومال.

الكلمات المفتاحية: تجارة الأسلحة، الصراع، السودان، الصومال، جنوب السودان.

Abstract

Over the past decade, the African continent has witnessed increasing interest from international powers seeking to increase their influence in this strategic region, which is rich in energy and subterranean resources important for industry. It also represents a promising consumer market for industrialized countries, particularly arms-exporting countries. Conflicts and wars are among the main causes fueling the armament craze in Africa. Therefore, the arms trade is one of the primary factors fueling conflicts on the African continent and contributing to the exacerbation of security crises. Arms-producing countries seek to export weapons to African countries in a competitive process whose objectives are not limited to achieving profits, reaping financial returns, and testing new weapons, but rather aim to expand political and security influence. At the top of the list are Russia, France, the United States, and China, respectively, in arms exports to the continent. Therefore, this trade plays a significant role in strengthening armed groups in Sudan, South Sudan, and Somalia, thus hindering peace in the region .Especially the conflict within the state of Sudan and Somalia .

Keywords; Arms trade, conflict, Sudan , Somalia , South Sudan

المقدمة

إنَّ القارة الإفريقية خلال السنوات الماضية، شهدت اهتمامًا مختلفًا من مجموعة القوى الدولية ذات المصالح، والتي تسعى إلى توسيع برامجها، وامتيازاتها، في هذه المنطقة الحيوية من العالم، والتي تتمتع بمواردها الغنية بالطاقة، وكذلك الموارد الجوفية المهمة للصناعة، وهي سوق استهلاكية مهمة للدول الصناعية الكبرى، وأهمها الدول الصناعية المصدرة للأسلحة. وتُعَدّ الصراعات، والحروب، من الأمور الرئيسة التي تزيد من التسلح، لذا فإنَّ تجارة الأسلحة، من الركائز الأساسية التي تغذي الصراعات داخل القارة الإفريقية، وتسهم في تفاقم الأزمات الأمنية، وهناك سعي حثيث من الدول المنتجة للسلاح، من أجل تصدير الأسلحة إلى الدول الإفريقية، في عملية تنافسية لا تقتصر أهدافها على تحقيق الأرباح، وجني العوائد المالية، واختبار أسلحة جديدة، بل تهدف إلى توسيع النفوذ السياسي، والأمني، وفي أعلى القائمة تأتي روسيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، على التوالي في صادرات الأسلحة إلى القارة[(١)]. ولهذه التجارة دور مهم في تقوية الجماعات المسلحة، في كل من السودان، وجنوب السودان، والصومال.

أهمية البحث

إنَّ تجارة الأسلحة، واعتمادها في إدامة الصراعات بين مختلف دول العالم، أضحت الوسيلة التي يتبعها مالكو تلك الأسلحة، من الدول، والشركات، المصنعة لذلك السلاح، لذلك تكمن أهمية البحث في توضيح فكرة استخدام ذلك السلاح، وتوظيفه في إذكاء الصراعات المختلفة، واستمرارها، في القارة الإفريقية، لاسيَّما في السودان، والصومال، اللذان يعانيان من المشكلات، والحروب الأهلية، وبذلك فهي أرض خصبة لتجارة السلاح، مما ساعد ذلك الأمر في استمرار الحروب الأهلية المختلفة، داخل تلك الدولتين، ولسنوات طويلة.

إشكالية البحث

نظرا لأهمية تجارة السلاح في ديمومة الصراعات، لذا ينطلق البحث من تساؤل رئيس مفاده: هل إنَّ لتجارة السلاح دورًا واضحًا، وملموسًا، في زيادة حالة الصراعات في القارة الإفريقية؟ وكيف كان شكل تلك الصراعات، والاقتتال، في دول تلك القارة، لاسيَّما دولتي السودان، والصومال؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إنَّ لتجارة الأسلحة دورًا واضحًا، وملموسًا في عملية إذكاء الحروب، والصراعات، وإشعالها، في دول القارة الإفريقية، وإنَّ تلك الصراعات دموية، ومستمرة، وهذا يتجلى بوضوح في الأحداث الدموية داخل دولة السودان، وكذلك ما تعانيه الصومال.

---

(١) شادي ابراهيم، خريطة السلاح في إفريقيا بين سياسات الاستعمار الجديد وتنافس القوى الكبرى، مركز الجزيرة للدراسات تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٨، عبر الرابط: https://net.aljazeera.studies/article/ar/٥١٣٣ .

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي، في التعرف على طبيعة الصراعات السابقة، داخل دول القارة الإفريقية، واعتمد على منهج التحليل في توضيح نوعية الأسلحة المستخدمة في تلك الصراعات، والمنهج المقارن في توضيح حدة تلك الصراعات، وشدتها، بين نماذج مختلفة من دول القارة .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث على مبحثين، تضمن المبحث الأول: دور تجارة الأسلحة في طبيعة الصراع القائم في السودان، وجنوب السودان، أمَّا المبحث الثاني فتضمن: دور تجارة الأسلحة في طبيعة الصراع القائم في الصومال.

المبحث الأول

دور تجارة الأسلحة في طبيعة الصراع القائم في السودان وجنوب السودان

يُعَدّ السودان من أهم دول القارة الإفريقية، لما تتمتع به من مميزات جغرافية، واقتصادية، وتعدد، وتنوع، عرقي واثني. وبعد انفصال الجنوب عن الوطن الرئيس عام (٢٠١١)، بدأت المشكلات السياسية في الظهور، والتزايد، وإن كانت موجودة من قبل، إلا أنَّها بعد الانفصال توسعت حدودها، سواء مع الدولة المنفصلة حديثاً، أو مع من أيَّد الانفصال. وما زاد الأمر تعقيدًا، هو سقوط نظام (عمر حسن أحمد البشير) في نيسان (٢٠١٩). ومع تفاقم الأوضاع زادت المشكلات داخل البلاد، وكان آخرها الصراع المفتوح، والمسلح، بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، والطرف الآخر بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدتي» ، الأمر الذي أدخل البلاد في دوامة حرب مستمرة بين الجانبين، ويعاني فيها الشعب السوداني[(٢)].

يقع السودان في مركز أحد أكثر أسواق الأسلحة نشاطًا في العالم، نتيجة للصراع المسلح طويل الأمد، ولقد أدى الصراع في القرن الإفريقي، إلى أعمال عنف مسلح مزمنة، وارتفاع معدلات النزوح الداخلي، وتدفقات اللاجئين، الذي يعدُّ من أعلى المعدلات في العالم، وإنَّ هنالك صلة بين توافر الأسلحة، واستمرار انعدام الأمن في المنطقة، وهو أمر أسهم في عسكرة المجتمعات، وإطالة أمد العديد من الصراعات عبر الحدود، والصراعات الداخلية[(٣)]، إذ إنَّ الأسلحة لا تعرف الحدود، فقد أوضحت الدراسات بأنَّ تجارة

(٢) زياد يوسف حمد، الحرب الأهلية السودانية لعام (٢٠٢٣) (دراسة في مواقف دول الجوار والاقليمية والدولية)، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي. برلين، المجلد (٦)، العدد (٢٥)، ألمانيا - برلين، آذار (٢٠٢٤)، ص١٦٣.

(٣) تقرير السودان :التقييم الأساسي للأمن الإنساني، HSBA (مشروع HSBA التابع لمسح الأسلحة الصغيرة، وتمَّ إطلاقه في أواخر (٢٠٠٥) بعد اتفاق السلام الشامل، بدأنا في توثيق انعدام الأمن المستمر، والعنف المسلح، في السودان في (٢٠٠٦). وقد نشر المشروع منذ ذلك الحين، أكثر من (٥٠) دراسات تجريبية، تمت مراجعتها من قبل الأقران أوراق العمل، وملخصات القضايا – حول مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالأمن، بما في ذلك ديناميكيات الصراع في دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، والميليشيات المنشقة، ونزع سلاح المدنيين، والعنف الرعوي، والقبلي. وتشمل الأهداف الرئيسة للمشروع، التحقيق في عمليات نقل الأسلحة إلى السودان، وجنوب السودان، وداخلهما، فضلاً عن تقييم مخزونات الأسلحة الصغيرة، والذخيرة المحلية)، العدد(٦)، (٢٠٠٧)، ص١.

الأسلحة الصغيرة، والخفيفة، تتم بطريقة الشراء بصورة قانونية في دولة ما، ثُمَّ يتم بيعها بطريقة غير مباشرة إلى بلدان أخرى، عبر دفعات صغيرة، وأحيانًا في وقت واحد، لكونها خفيفة، وسهلة النقل، والتهريب، عبر الحدود[٤]. والأسلحة التي يتم تهريبها تشمل مجموعة من الأسلحة، الصغيرة والمتوسطة، وكذلك الصواريخ أرض جو، وقاذفات الار. بي .جي، والألغام مضادة للأفراد، وكذلك قنابل يدوية، ومخازن للذخيرة، وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة، والأسلحة الموجهة لمضادات الدبابات[٥].

أصبحت السودان سوقًا كبيرًا، وواسعًا لشركات الأسلحة، سواء المملوكة للدولة أو الخاصة، وكلاهما يغذي الصراع، ويحقق أرباحًا اقتصادية ضخمة من المبيعات، والإمدادات، لطرفي الصراع، سواء كان هذا التوريد بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يسهم في استمرار الصراعات المسلحة. وفي معظم الحالات، هناك سبب سياسي، وليس اقتصاديًا، وراء تجارة الأسلحة، وتصديرها، من الشركات المملوكة للدولة، إلى أحد أطراف النزاع، ويمكن عرض أهم موردي الأسلحة في الصراع السوداني، في النقاط الآتية[٦]:

- في التقرير الذي نشرته منظمة العفو الدولية في تموز (٢٠٢٤)، تبيَّن أنَّ دولاً، مثل روسيا، والصين، زودت السودان بكميات كبيرة من الأسلحة الحديثة، والمعدات العسكرية، ووزعتها على مناطق النزاع جميعها، وتحديدًا دارفور، وتستخدم تلك الأسلحة على نطاق واسع، لارتكاب جرائم حرب، وتوسيع نطاق الصراع.

- تعرفت Human Rights Watch[٧*] على صور تظهر وجود طائرات بدون طيار، من إنتاج شركة (DJI)، وهي شركة تجارية يقع مقرها في الصين، متخصصة في إنتاج المركبات الجوية بدون طيار، وتمَّ استخدام هذه الطائرات أربع مرات، من قبل طرفي النزاع في السودان، ثلاث مرات في المقام الأول من قبل قوات الدعم السريع ، ومرة من قبل القوات المسلحة السودانية، وأنَّ هذه الطائرات من سلسلة (DJI MATRICE)، وهي قادرة على حمل ذخيرة متفجرة، وتستخدمها قوات الدعم السريع على نطاق واسع في منطقتي أم درمان، والفاشر.

---

(٤) خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد (٤٣)، المجلد (٤١)، (٢٠١٤)، ص٣٠.

(٥) بو علام برزيق، التهديدات الأمنية اللاتماثلية وأثرها على السلم والأمن في افريقيا، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي برلين -ألمانيا، المجلد (١)، العدد (١)، (٢٠١٨)، ص١٣٧.

(٦)Fanning the Flames "Sudanese Warring Parties' Access To New Foreign-Made Weapons and Equip- ment", Human Rights Watch September 9, 2024, on link : https://www.hrw.org/news/2024/09/09/fanning-flames.

(٧) **Human Rights Watch:-** هي منظمة دولية غير حكومية مقرها نيويورك، تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم. تأسست المنظمة عام (١٩٧٨)، وتعمل على رفع مستوى الوعي بالانتهاكات التي تحدث في مختلف البلدان، سواء كانت تتعلق بالحريات المدنية، مثل حرية التعبير، وحرية التجمع، أو قضايا مثل حقوق اللاجئين، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وتعد إحدى أبرز منظمات حقوق الإنسان، وأكثرها تأثيراً في العالم، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٢/٢ : للمزيد ينظر:

https//:www.hrw.org. /

- لوحظ استخدام أجهزة تشويش الطائرات بدون طيار، من قبل قوات الدعم السريع، والقوات المسلحة السودانية، والتي تمَّ تصنيعها من قبل الشركة الصينية (Gerrtwin) و(ChingKong Technologies)، ولوحظ أيضًا استخدام مسدس التشويش بدون طيار (SkyFend Hunter Drone)، «بندقية التشويش» صينية الصنع.

- أفادت (Human Rights Watch) أنَّ قوات الدعم السريع، استخدمت صواريخ (Kornet)، روسية الصنع الموجهة المضادة للدبابات، وأنَّه تمَّ العثور أيضًا على طائرة بدون طيار رباعية المروحيات، مزودة بذخيرة حرارية عيار (١٢٠) ملم، من إنتاج شركة الأسلحة الحكومية الصربية (Yugoimport)، وتستخدم القوات المسلحة السودانية طائرات بدون طيار إيرانية الصنع، من طراز مهاجر (٦)، وذكرت تقارير مختلفة أنَّ إيران قدمت هذه الطائرات للجيش السوداني.

تغيّرت البيئة الاقتصادية، والسياسية، المحلية في السودان، تغيّرًا كبيرًا خلال العقد الماضي، إذ ساعدت الإيرادات الكبيرة من صادرات النفط منذ أواخر التسعينيات، في تحفيز واردات الأسلحة لقطاع الدفاع، وتعزيز قدرة البلاد على إنتاج الأسلحة، ومكنت من نشوب حرب على جبهتين في الجنوب، ودارفور، إذ أدى الوقوف الرسمي للصراع بين الجيش الشعبي لتحرير السودان، والقوات المسلحة السودانية، بتغيُّر ديناميكية تدفق الأسلحة، ولكن عمليات شراء الأسلحة استمرت، وفي الوقت نفسه، أدت الحرب في دارفور إلى زيادة تدفق الأسلحة السودانية، إلى المنطقة الغربية من السودان، ونشرت الحكومة أسلحة ثقيلة في الحاميات العسكرية هناك[(٨)].

وبفضل النفط المتنامي بسرعة، أسهمت الحكومة السودانية في استثمار ملايين الدولارات، في استيراد الأسلحة، والأسلحة الرئيسة التي استوردتها، إذ تتضمن (١٢) طائرة مقاتلة من طراز ميج (٢٩)، و(٣١) طائرة هليكوبتر مقاتلة، و(٣٠) ناقلة جندي مدرعة من روسيا، و(١١) طائرة هجومية من طراز سوخوي (٢٥)، و(٥٠) ناقلة صواريخ مدرعة من بيلاروسيا، وما لا يقل عن (١٢) هجومًا بريًا من طراز (A-٥) و(١٢) هجومًا بريًا من كيه-(٨)، وعدد غير معروف من الدبابات، وحاملات الطائرات المدرعة من طراز آي آي إم (٨٥) من الصين، وأعداد غير معروفة من المدفعية الصاروخية المدرعة، ومجموعة الدبابات، والمدفعية الصاروخية، من إيران، ويعتقد أنَّ الصين، وإيران، من أهم موردي الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، ثم يتم توريد هذه الأسلحة من دول أخرى، بفضل المساعدة الأجنبية، إذ تمكنت السودان من بناء صناعة الأسلحة الخاصة بقدرات محدودة، بما في ذلك إنتاج الأسلحة الصغيرة، وجميع المدفعية، والمركبات المدرعة[(٩)].

وجدت منظمة العفو الدولية أنَّ الأسلحة الصغيرة، والذخائر المنتجة أو المنقولة حديثًا من مختلف البلدان، تُستخدم في ساحة المعركة من قبل مختلف أطراف النزاع، واستخدم طرفا النزاع أجهزة تشويش صينية متقدمة، لمنع الطائرات بدون طيار، وقذائف الهاون، وبنادق مضادة للعتاد. واستخدمت قوات

(٨) ،تقرير السودان، مصدر سبق ذكره، ص٤.

(٩)Pieter Wezeman , Arms supplies to North and South Sudan , Sudan – No Easy Ways Ahead , Sipri , Vol 18, No30 ,Sweden , 2010 , p.p64.

الدعم السريع، مجموعة متنوعة من ناقلات الجنود المدرعة المنتجة حديثًا، والمستوردة من الإمارات العربية المتحدة، كما وجدت منظمة العفو الدولية، أنَّ هناك اتجاهًا جديدًا آخذ في الظهور، إذ يتم توجيه الأسلحة الصغيرة التي تباع عادة في السوق المدنية، إلى القوات الحكومية، وجماعات المعارضة المسلحة، وقامت الشركات في تركيا، وروسيا، بتصدير نسخ مدنية من الأسلحة الصغيرة، التي يستخدمها طرفا النزاع، إذ يتم تسويق الأسلحة، مثل: بنادق قنص تيغر، أو بنادق سايغا - إم كيه، والتي تنتجها شركة كلاشينكوف في روسيا، بشكل عام لأصحاب الأسلحة المدنيين، ولكن يتم بيعها إلى تجار الأسلحة الذين لديهم علاقات قوية بالقوات المسلحة السودانية، عن طريق تزويد السودان بالأسلحة، فإنَّ الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، مثل: الصين، وصربيا، لا تفي بالتزاماتها القانونية بموجب المادتين (٦ و٧) من الاتفاقية، إذ تخص هذه المادتين الأعمال المحظورة، والتصدير، وتقييم التصدير، مما يقوّض الإطار الملزم قانونًا، الذي يحكم تجارة الأسلحة العالمية»[(١٠)].

زادت كل من روسيا، والصين، مبيعاتهما من الأسلحة إلى السودان منذ عام (١٩٩١)، وحتى خلال المدة التي خضع فيها السودان لحظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة. وعلى النقيض من بعض الادعاءات الواردة، بأنَّ الصين هي المورد الرئيس للأسلحة للسودان، تكشف بيانات مبيعات الأسلحة أنَّ روسيا، زودتها بمزيد من الأسلحة من حيث القيمة الإجمالية، من عام (١٩٩١) إلى عام (٢٠٢١)، ومع ذلك فإنَّ مبيعات روسيا الإجمالية غير معلومة، بسبب استحواذ السودان في عام (٢٠٠٤)، على (١٢) طائرة ميج (٢٩) من روسيا عام (٢٠٠٨). وظلّت مبيعات الأسلحة الروسية، والصينية، متساوية تقريبًا، إذ تزود روسيا، والصين، في الغالب بطائرات هليكوبتر هجومية، وخدماتية، في حين تزودها الصين بطائرات بدون طيار، وأنواع مختلفة من الصواريخ[(١١)].

وعلى نطاق المدة ما بين ٢٠١٢-٢٠٠١))، تكشف تقارير الخرطوم المقدمة إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية، عن تقلبات كبيرة في واردات الأسلحة التقليدية السنوية، إذ ارتفعت القيم الإجمالية الكلية ارتفاعًا حادًا، إذ كانت مليون دولار فقط في عام (٢٠٠١)، ووصلت إلى ما يقارب (٣٤) مليون دولار في عام (٢٠١١)، مع انخفاض إلى أقل من (١٠) مليون دولار في عام (٢٠١٢)، ومثلت الأسلحة التقليدية أكثر من نصف القيمة الإجمالية المستوردة خلال المدة بأكملها، وبنسبة (٥٢٪)، وتمثل الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، ما نسبته (٤٤٪) من الإجمالي، وكانت ذخيرة الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، تصل إلى ما نسبته (١٢٪) من الإجمالي خلال تلك المدة، وإنَّ أغلب إجمالي واردات الحكومة السودانية، من الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، وذخائرها، و»الأسلحة التقليدية»، خلال المدة المذكورة، جاءت من الصين بنسبة (٥٨٪)، تليها إيران بـ (١٣٪)، وسانت فينسنت، وجزر غرينادين بـ (٩٪)، وأوكرانيا بـ (٨٪) في (٢٠١٣)، ولم يبلغ جنوب السودان عن أي واردات للأسلحة، إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة الأسلحة[(١٢)].

---

(١٠) ،السودان: التدفق المستمر للأسلحة يفاقم معاناة المدنيين المتواصلة في النزاع - تحقيق جديد، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٩، عبر الرابط

https2//:u.pw/HIMVaX44..

(١١) Mateja Peter and Marcel Plichta , China and Russia in Sudan: Surveying Data on Economic and Military Engagement, GLOBAL TRANSITIONS SERIES, University of Edinburgh , School of Law , Old College, South Bridge, 2022 , p.p 25.

(١٢)Jonah Leff and Emile LeBrun

Small Arms Survey,.,Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan ,

إنَّ جنوب السودان منذ نشأته في عام (٢٠١١)، كان يعاني من الصراع، والحرب، التي تغذيها تدفقات الأسلحة إلى البلاد، وقد أدت طموحات مجلس الأمن، لتعزيز الاستقرار، وإنهاء الصراع الطويل الأمد، إلى فرض حظر على الأسلحة عليها في عام (٢٠١٨)، ومع ذلك أظهرت المعرفة المسبقة بحظر الأسلحة، أنَّ بعض الشركات تتجاهل العقوبات المحتملة، بسبب المكاسب المتوقعة من تجارة الأسلحة[(١٣)].

إنَّ الجماعات المسلحة غير الحكومية، العاملة على جانبي الحدود بين السودان، وجنوب السودان، تشكّل مصدرًا مستمرًا للأسلحة، والذخيرة، للمدنيين. ففي السودان على سبيل المثال، كانت الميليشيات القبلية، مثل تلك التي شكلتها جماعات المسيرية[(١٤)]، التي تتلقى أسلحة من القوات المسلحة السودانية، والقوات التابعة لها، وتعمل أحياناً على إمداد المجتمعات الرعوية المحلية بالذخيرة، لتعزيز سعيها في الحصول على الأراضي، والموارد، في منافسة مع جيرانها. أمَّا في جنوب السودان فأستخدمت الجماعات المتمردة، التي تتلقى إمدادات منتظمة من الخرطوم، أسلحتها كأدوات تجنيد في شنّ هجمات، ضد منشآت الجيش الشعبي لتحرير السودان، وخلال تمرده الثاني نجح (ياو ياو) في استقطاب الآلاف من شباب المورلي إلى صفوفه، عن طريق تزويدهم بالأسلحة، بعد برنامج نزع السلاح الذي تبناه الجيش الشعبي لتحرير السودان، ما بين عامي (٢٠٠٣-٢٠١٣)، وقد أدى هذا إلى انتشار المظالم بين هذه المجتمعات، ولكن في بعض الأحيان تكون لهذه الممارسة عواقب غير مقصودة[(١٥)].

إنَّ معظم ذخيرة الأسلحة التي تستخدمها القوات المسلحة السودانية، والوحدات الأمنية الأخرى، والميليشيات المدعومة من الحكومة في دارفور، تنتجها الصين، وفي قرارات مجلس الأمن بشأن حظر تجارة الأسلحة، نرى أنَّ الصين تواصل بيع الأسلحة، بعد رفض الولايات المتحدة الأميركية التصدير للقارة، سواء كانت عمليات توريدها رسمية أم غير رسمية، وإنَّ مقعد الصين الدائم في مجلس الأمن يحميها من العقوبات[(١٦)]. وأيضًا قامت الصين ببيع طائرات حربية، ومركبات عسكرية، بقيمة (٢٠٠) مليون دولار، في القارة، وأنشأت ثلاثة مصانع أسلحة في السودان على الرغم من الحظر.[(١٧)]

قامت الإمارات بتقديم أسلحة، وذخائر، لقوات الدعم السريع عبر تشاد، فقد جاء أنَّ هذه الادعاءات

.p.p24 ,2014 ,Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva- Switzerland

(١٣) Arjun Kumar Krishnan and Petter Sveen Nygaard, Detecting Illegal Arms Trade In South Sudan, Mas-ter Thesis in Economics and Business Administration, Norwegian School Of Economics, 2021, p.p 39.

(١٤) **قبيلة المسيرة:** هي قبيلة عربية من جهينة، تنحدر من مجموعة تعرف بقبائل (البقارة) في السودان، وتنقسم على ثلاثة فروع، هم: العجايرة، والفلايتة، والمسيرية، وهي ثاني أكبر الاثنيات التي ينتمي إليها جنود قوات الدعم السريع، وضباطها، حيال الحرب الدائرة الآن، تاريخ الزيارة: ٢٠١٥/١/٢٥، للمزيد ينظر:

https//:zobniatelje.si/qabila/are-the-misseriya-tribe-arabs/

(١٥)ANAUKWU. Nneka O , Small Arms And Light Weapons Proliferation And Peace-Building In Sudan, Nnamdi Azikiwe Journal of Political Science, Anambra State, Nigeria, Vol. 9 , No1 , 2024, p.p 23.

(١٦) القوى العظمى تؤجج الفظائع لماذا يحتاج العالم إلى معاهدة فعَّالة لتجارة الأسلحة، منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة ٣٠/١٠٠، (٢٠١٣)، ص٣. عبر الرابط:

https2//:u.pw71/laf

(١٧) هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩٩-٢٠١٠، دار زهران، عمان، (٢٠١٤)، ص١٢٧.

ذات مصداقية، وفقًا للمعلومات التي جمعها فريق الأمم المتحدة، من مصادر في تشاد، ودارفور، بشأن هذا الدعم، وهذه القوة النارية «للانقلاب الجديد» لها تأثير هائل في ميزان القوى على الأرض، سواء في دارفور أو المناطق الأخرى. وأدرج التقرير أنواع الأسلحة الموردة، بما في ذلك الأسلحة المضادة للطائرات، مثل: المسيرات القتالية، ومدافع الهاوتزر، وقاذفات الصواريخ المتعددة، وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة، التي شوهدت في نيالا، والفاشر، والجنينة[(١٨)]، وإنَّ وضع لوائح تنظم تجارة الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة المحظورة، بموجب الصكوك الدولية على المستوى العالمي، والإقليمي، ودون الإقليمي، يؤدي دورًا لا غنى عنه في مكافحة انتشار هذه الأسلحة. وفي هذا السياق، فإنَّ المفاوضات بشأن اتفاق شامل، وملزم، قانونًا لتجارة الأسلحة، من شأنه أن يشكّل خطوة كبيرة إلى الأمام[(١٩)].

كانت الدول المجاورة للسودان، ولجنوب السودان، لمدة طويلة، بمنزلة مصادر للأسلحة للجهات الفاعلة غير الحكومية، ونظرًا للحدود الطويلة، والمتشعبة، المحيطة بالبلدين، فإنَّ الأسلحة يتم تهريبها بسهولة، وبشكل روتيني، من معظم الدول، إن لم يكن كلها في بعض الحالات، ويقوم التجار المحليون بتهريب الأسلحة، على نطاق ضيق مخصص للأسواق المدنية، وغالبًا ما تتكون هذه الأسلحة من أسلحة الجيل الأقدم، التي كانت متداولة في جميع أنحاء المنطقة لعقود من الزمن، ومن ثَمَّ يصعب تعقبها. لذا تسهم دول جوار في تجارة الأسلحة، مما يؤدي إلى إذكاء الصراعات. وتعزز هذه التجارة الجماعات المسلحة، وتزيد من تعقيد الجهود المبذولة للحفاظ على السلام، والاستقرار، في البلاد، فقامت الدول المجاورة بتزويد السودان بكميات كبيرة من الأسلحة، نتيجة لمصالحها السياسية، والإيديولوجية. على سبيل المثال، وثَّقت تقارير مختلفة الدعم العسكري، الذي قدَّمته ليبيا، وتشاد، للمتمردين في دارفور في معارضتهم للخرطوم، وعلى نحو مماثل، عملت إثيوبيا، وكينيا، وأوغندا، كموردين، ونقاط شحن، لتسليم الأسلحة والذخيرة إلى الجيش الشعبي، لتحرير السودان قبل استقلال جنوب السودان[(٢٠)].

إنَّ انتشار الأسلحة بين الجهات الفاعلة غير الحكومية، ليس له سوى جانب واحد من الصراعات في البلدين، ومع ذلك فإنَّ الإمدادات المستمرة من الأسلحة، والذخيرة، للمتمردين، والجماعات القبلية، والمدنيين، أثرت تأثيرًا واضحًا في مستويات العنف المنظم، والفردي، في فترة اتفاق السلام الشامل وما بعدها. ومنذ نهاية الحرب الأهلية، أثرت أنماط نقل الأسلحة إلى الدولتين، وخطوط إعادة النقل داخل البلدين، وفيما بينهما، في القتال المحلي، وديناميكيات السياسة، على مستوى الدولة، والوطن، وإنَّ فهم أنواع الأسلحة، والذخيرة، الأحدث التي تتدفق إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية، فضلاً عن أصولها، وموردها، أمر أساسي للحصول على صورة أكثر اكتمالًا للعنف المسلح فيهما، وهذا أكثر أهمية لأنَّ تجارة الأسلحة إلى السودان، وجنوب السودان، وداخلهما، كانت محاطة عمدًا في كثير من الأحيان بالغموض[(٢١)].

---

(١٨) محمد تورشين، الدور الامارات ي في حرب السودان: الدوافع والأبعاد، ابعاد للدراسات الاستراتيجية، لندن، (٢٠٢٤) ، ص١٢.

(١٩) أثر تجارة الأسلحة على السلام والأمن، الأمم المتحدة، مجلس الأمن الجلسة ٦٢٨٨، نيويورك، آذار (٢٠١٠)، ص٣. عبر الرابط:

https2//:u.pw/FuW7d

(٢٠)Ogele, Eziho Promise, External Forces and Proliferation of Small Arms and Light Weapons in Africa: A Study of Sudan Crisis in 2023, Journal of Political Discourse, Department of Political Science, Faculty of Social Sciences - Vol. 2, No. 3, 2024,p.p3.

(٢١) Jonah Leff and Emile LeBrun , op cit , p.p 107.

منذ تصاعد النزاع في السودان في نيسان (٢٠٢٣)، وقعت البلاد في قبضة أزمة حقوقية، وإنسانية، كبيرة، إذ قُتل العشرات في اشتباكات بين الأطراف المتنازعة، وحلفائهم، وإنَّ الحادثة التي أدت إلى موت أكثر من (٦٥٠,١٦) شخصًا للعام نفسه، وتشريد ملايين آخرين، جعلت السودان مسرحًا لأكبر أزمة نزوح داخلي في جميع أنحاء العالم. وتستخدم جميع أطراف النزاع، أنواعًا مختلفة من الأسلحة لارتكاب الانتهاكات، وهذا يشكّل تهديدًا خطيرًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وبلغت بعض الحالات حدّ جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وإنَّ ما يغذي الصراع المستمر، هو استمرار إمداد السودان بالأسلحة من دون عوائق تقريبًا، من دول، وشركات، حول العالم. وتستخدم الجماعات المسلحة المختلفة، والدول، جميع الدول المجاورة تقريبًا، كخطوط إمداد لتزويد البلاد بالأسلحة، وفي أماكن مختلفة، على الرغم من الحظر بتوريد الأسلحة إليها، والذي فرضه مجلس الأمن منذ عقدين من الزمن، ولا تزال كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة، والمعدات العسكرية، تتدفق من دول، مثل: روسيا، والصين، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، إلى السودان، ومن هناك إلى دارفور، ويستمر تهريب الأسلحة، والذخيرة، مباشرة إلى السودان عبر دارفور . وبعد نيسان (٢٠٢٣)، يظهر تقييم الأدلة التي تمَّ جمعها، أنَّ بعض هذه الأسلحة وصلت مباشرة إلى أطراف النزاع، المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان[(٢٢)].

وخلال تلك الأزمة، شاركت العديد من المنظمات الدولية في تقديم المساعدات الإنسانية، والدعم الدبلوماسي، لمعالجة تأثير الصراع. فضلًا عن ذلك، وردت تقارير عن قيام دول مختلفة، بتزويد منطقة الحرب بالأسلحة، وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات على الشركات المرتبطة بالقوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في (٣٠) أيار (٢٠٢٣)، عقوبات على شركات اتهمتها بتأجيج الصراع في البلاد، مما زاد من الضغوط على الجيش، وقوة شبه عسكرية منافسة، لإنهاء القتال، في الوقت الذي تواجه فيه محادثات وقف إطلاق النار خطر الانهيار، وإنَّ ما هو معروف عن انتاج الأسلحة، وتجارتها، في الجمهوريين، يتضمن النتائج الآتية[(٢٣)]:

- تسيطر الأسلحة القديمة من الكتلة الشرقية، وإيران، فضلاً عن الأسلحة الأحدث من الصين، على جميع الجهات المسلحة في السودان، وجنوب السودان.
- تشكّل قوات الأمن السودانية المصدر الرئيس للأسلحة، للجماعات المسلحة غير الحكومية في البلدين، وذلك عن طريق التسليح المتعمد، والاستيلاء على ساحات القتال.
- إنَّ قيام الخرطوم بتزويد المتمردين الجنوبيين بالأسلحة، والذخائر المصنعة في الصين، عمدًا، كان بمنزلة انتهاكًا واضحًا لاتفاقيات المستخدم النهائي، المبرمة مع حكومة الصين.
- عزز السودان قطاع تصنيع الأسلحة منذ (١٩٩٠)، وقد ظهرت المعدات العسكرية السودانية بشكل متزايد في ساحات القتال، وفي أيدي الجماعات المسلحة غير الحكومية.

(٢٢) أسلحة جديدة تؤجج النزاع في السودان، منظمة العفو الدولية، ط١، رقم الوثيقة AFR54/8252، (٢٠٢٤)، ص٤. عبر الرابط:

https2//:u.pw/t3DLd

(٢٣) Jonah Leff and Emile LeBru , op cit , p.p 2.

- تنتشر الذخائر المصنعة في السودان، ليس فقط داخل البلدين المتجاورين، بل أيضا في مناطق صراع أخرى، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، وساحل العاج، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، وسوريا.

- قامت حكومة جمهورية جنوب السودان، والجماعات المتمردة الجنوبية، بتزويد المدنيين في الجنوب بالأسلحة، والذخيرة.

- تمتلك الجماعات المسلحة في جنوب السودان، عددًا متزايدًا من الأسلحة، التي تمَّ إزالة علامات مصانعها، وأرقامها التسلسلية، وهي تكتيك مصمم لتقويض عملية تحديد الهوية، والتعقب.

المبحث الثاني

دور تجارة الأسلحة في طبيعة الصراع القائم في الصومال

تشهد الصومال انتشارًا واسع النطاق للأسلحة غير المشروعة منذ الثمانينيات، تزامنًا مع اندلاع حروب الوكالة مع إثيوبيا المجاورة. ومع الإطاحة بالحكومة المركزية، واندلاع الحرب الأهلية عام (١٩٩٠)، وفقدت الدولة السيطرة على تدفق الأسلحة داخل أراضيها، وأصبح الصومال أحد أبرز مراكز تهريب الأسلحة في إفريقيا. ويتميز سوق الأسلحة في البلاد بتنوعه، إذ يشمل مجموعة واسعة من الأسلحة، بدءًا من الأسلحة الصغيرة، والخفيفة، إلى البنادق الهجومية، بالرغم من الجهود المبذولة لاستعادة البلاد عافيتها، بعد سنوات من الحرب الأهلية، ولا تزال الحكومة المركزية بعيدة عن فرض سيطرة فعَّالة، على تدفق الأسلحة عبر الحدود البرية، والبحرية[(٢٤)]. ويمكن تصنيف العوامل التي تؤدي إلى انتشار الأسلحة في الصومال، إلى عوامل خارجية، وعوامل داخلية، وكما يأتي:

- **تتعلق العوامل الداخلية**، بقدرة حكومة الصومال الاتحادية، والولايات التابعة لها، على إدارة أسلحتها، وذخائرها، بشكل فعَّال، أو التعاون في معالجة مشكلة الأسلحة غير المشروعة، وتشمل هذه العوامل ضعف الأطر القانونية، والسياسية، المتعلقة بالأسلحة، وأوجه القصور في تنفيذ الأطر القائمة، وتسرب الأسلحة من المستودعات، وتحويلها بشكل غير قانوني، فضلًا عن الغارات المتكررة التي تشنها حركة الشباب على قوات الأمن الصومالية، أو قواعد بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال، إذ يتم تخزين الأسلحة، والذخائر. وهاجمت الحركة قاعدتين لقوات الأمن الصومالية في عامي (٢٠١٨ و٢٠١٩)، واستولت على معدات عسكرية مختلفة، بما في ذلك مركبات، ومدافع مضادة للطائرات، وكميات كبيرة من الذخيرة[(٢٥)].

---

(٢٤) مكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة في الصومال، معهد هرتيج (مؤسسة بحثية وتعليمية، مركز أبحاث، تأسست في العام (١٩٧٣) في واشنطن، وهدفها صوغ السياسات العامة المحافظة، وتعزيزها بالاستناد إلى مبادئ الشراكة الحرة، والحكم المحدود، والحرية الفردية، والأمن الوطني القوي. كان للمؤسسة دور ريادي في الحركة المحافظة، خلال فترة رئاسة رونالد ريغن، الذي اعتمدت سياساته على الدراسة السياسية للمؤسسة، بعنوان انتداب القيادة». ومنذ ذلك الحين، أصبح للمؤسسة تأثير بارز في صنع السياسة العامة الأمريكية، وعدّت واحدة من منظمات البحث المحافظة، الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة.
تقوم المؤسسة بإجراء الأبحاث الدقيقة، بشأن القضايا السياسية الأساسية، والتسويق الفعَّال لنتائج تلك الأبحاث على مجموعة من الأفراد، من بينهم أعضاء الكونغرس، وصنَّاع القرار في الهيئات التنفيذية، ووسائل الإعلام، والأكاديميون، ومن لهم علاقة بالسياسة.) للمزيد ينظر: https://iq.iicss.www//:https?id=٣٥١ ، ٢٠٢٤، ص٥.

(٢٥)United Nations, Security Council (note 89), S/2019/858, p.p 119

- **وتشمل العوامل الخارجية**، عدم الاستقرار السياسي في اليمن، وهو المصدر الرئيس للأسلحة غير المشروعة التي تصل إلى الصومال. على سبيل المثال، قام فريق الخبراء الصومالي بالتحقيق في ثلاث حالات، لشحنات أسلحة غير مشروعة، اعترضتها القوات البحرية الدولية على متن سفن لا تحمل أعلامًا. وعلى الرغم من أنَّ وجهات هذه الشحنات لم تكن واضحة، إلا أنَّ الشحنات المضبوطة تضمنت أسلحة مختلفة، مثل: البنادق، والرشاشات الثقيلة، وقاذفات الصواريخ. وتؤدي التوترات الإقليمية ولاسيَّما العلاقة بين الصومال، وإثيوبيا، دورًا مهمًا في تدفق الأسلحة، إذ شهدت البلاد تدفقًا متزايدًا للأسلحة، بعد تدهور العلاقات بين البلدين، وكذلك بعد توقيع إثيوبيا مذكرة تفاهم مع أرض الصومال، في كانون الثاني (٢٠٢٤)، وتضمن الاتفاق منح إثيوبيا قاعدة بحرية في البحر الأحمر، مقابل الاعتراف بأرض الصومال كدولة مستقلة[(٢٦)].

وتؤكد هذه العوامل، إلى جانب ضعف أمن الحدود، وانتشار الأسلحة بين المدنيين، والافتقار إلى القدرة الحكومية الكافية على المستويين الاتحادي، والإقليمي، على التعقيد الشديد الذي يحيط بتدفق الأسلحة، وهذا يؤكد الحاجة الملحة لتبني نهج تعاوني، بقيادة الحكومة الفيدرالية، عن طريق تطوير، وتنفيذ، السياسات القانونية اللازمة، للحد من تدفق هذه الأسلحة[(٢٧)].

وعلى مدى سنوات وعقود عديدة، كانت الصومال في دائرة الضوء، وشهدت صراعات أهلية داخلية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى سهولة الوصول إلى الأسلحة، وانتشارها داخل الصومال، وأنَّ الطبيعة الهشة للدولة الصومالية، والصراعات العشائرية، ووجود الميليشيات، والجماعات الإرهابية، فضلاً عن أسواق الأسلحة غير القانونية داخل الصومال، وخارجها، هي المصادر الرئيسة للأسلحة، وقد أدى هذا إلى انعدام الأمن، وانتهاك حقوق الناس، ولاسيَّما حقوق المرأة، والأطفال، وإنَّ دولة الصومال ستعوض دائمًا ما ينقصها من التجارة المشروعة، مع التجارة غير المشروعة، وهو ما يشكل الكثير من الحالات المأساوية. وقد لوحظ أنَّ حيازة الأسلحة من قبل الجماعات المسلحة، والميليشيات، غالبًا ما تكون نتيجة لإرث من الصراع في منطقة القرن الإفريقي[(٢٨)].

إنَّ رفع حظر الأسلحة على الصومال، المفروض عليها بعد دخول البلاد في نفق الحرب الأهلية، من شأنه أن يعزز صورة الصومال كدولة ذات سيادة، ويزيد من الانطباع الخارجي بأنَّ الحكومة تقود البلاد نحو الاستقرار، وقد يمهد الطريق أمام مقديشو للحصول على أسلحة على نطاق أوسع، من شأنها أن تزيد من قدراتها العسكرية ضد حركة الشباب، وكان مسوغ استمرار الحظر في السنوات الأخيرة، هو الخوف من وقوع الأسلحة في أيدي حركة الشباب، في أثناء الحرب أو عن طريق الفساد، ومن بيع أسلحة الحكومة في السوق المحلية[(٢٩)].

---

(٢٦) United Nations, Security Council (note 88), S/2017/924, p.p 108-17.

(٢٧) The same source .

(٢٨) Hassan Bedel Khalif, Proliferation Of Small Arms And light Weapons On Security Of Hodan District In Banadir Region , Somalia 2006-2017 , Kenyatta University, November, 2022 ،p.p 9.

(٢٩) ____ ، الصومال ينضم لمجموعة شرق افريقيا ومجلس الأمن يرفع عنه حظر التسليح، سياقات، مجلة أسباب، العدد (١٥٣)، (٢٠٢٣)، ص ص ٢.١. عبر الرابط:

https2//:u.pw/W8bcA

ومنذ التدخل العسكري الأثيوبي، والإطاحة بمجلس المحاكم الإسلامية الصومالية في كانون الثاني (٢٠٠٧)، ظلَّ حجم إمدادات الأسلحة إلى الصومال، ونمطها، ثابتاً تقريبًا، وإنَّ الصراع في الصومال محدود النطاق، ومحدود المدة، ومنخفض الحدة نسبيًا، وإنَّ المناوشات، والقوات غير المنضبطة، وغير المنظمة، والمسلحة بأسلحة المشاة التقليدية، يغذيها تدفق مستمر، ومطرد، للأسلحة والذخيرة. وفي هذا السياق، إنَّ عواقب توريد الأسلحة، حتى الأسلحة الصغيرة الحجم، تكون مدمرة، وتتمثل باندلاع الصراعات المسلحة المزمنة، وغياب سلطة مركزية فعَّالة، وظهور واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في إفريقيا، ولا تزال الواردات التجارية، ولاسيَّما من اليمن، تشكّل المصدر الأكثر انتظامًا للأسلحة، والذخائر، والمعدات العسكرية الموردة إلى الصومال. ومنذ حزيران (٢٠٠٨)، أدت القيود التي فرضتها السلطات اليمنية، على مبيعات الأسلحة المحلية، إلى خفض حجم الصادرات إلى الصومال، وزيادة أسعار الأسلحة في الأسواق الصومالية، لكن الأسلحة المستوردة من اليمن، لا تزال تغذي مبيعات الأسلحة بالتجزئة في الصومال، وتلبي احتياجات المنشقين المسلحين، والجماعات الإجرامية. وبصرف النظر عن الصومال، تشتري الجماعات المتمردة في إثيوبيا أيضًا أسلحة، وذخيرة، من اليمن، إذ قرر العديد منهم انتهاك حظر الأسلحة. وفي الآونة الأخيرة، أصبح تداول الذخائر يتم من الصومال إلى اليمن لدعم المتمردين اليمنيين((٣٠))، وإنَّ تجارة الأسلحة بين إيران، واليمن، يتم نقلها عبر الطرق البحرية إلى الصومال، وهناك يتم بيعها إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، مثل: تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال، وحركة الشباب((٣١)).

تمَّ توثيق دور اليمن كمُصدِّر لأعداد كبيرة من الأسلحة المنتشرة في الصومال، وبشكل جيد منذ قام فريق المراقبة التابع للأمم المتحدة، بتفتيش الحظر المفروض على تدفق الأسلحة إلى الصومال في عام (٢٠٠٣). وفي عام (٢٠٠٨) وجد فريق الرصد أنَّ الواردات التجارية، ولاسيَّما تلك القادمة من اليمن، لا تزال هي المصادر الأكثر ثباتا للذخائر، والإمدادات العسكرية، وخلصت المجموعة إلى أنَّ فشل اليمن في وقف تدفق الأسلحة من خليج عدن، هو فشل طويل الأمد، ومن المرجح أن يشكّل عقبة رئيسة أمام استعادة السلام، والأمن، في الصومال، وواصلت الحكومة اليمنية إنكار مشاركتها في سوق الأسلحة الإقليمية، وأوقف مبيعات الأسلحة المحلية، بما في ذلك مشاريع إعادة التنظيم، وعمليات السيطرة على حركة الأسلحة، وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى انخفاض حجم الصادرات إلى الصومال، ولكن تجارة الأسلحة تمثّل فرصة تجارية مربحة. وبعد ما يقرب من عقدين من الحرب الأهلية في الصومال، فإنَّ تدفقات الأسلحة من اليمن تواصل الصراع. وفي المقابل، أدت الحرب الأهلية الصومالية طويلة الأمد إلى تفاقم المشكلة، عن طريق دفع أعداد كبيرة من المهاجرين إلى اليمن، وإنَّ هذا يعيق الإدارة الجيدة لقطاع مراقبة الحدود، والأمن((٣٢)).

---

(٣٠) تقرير فريق الرصد المعني بالصومال، الأمم المتحدة مجلس الأمن،S/2008/769 ، ص٦.

(٣١)David Willema, Ocean of Arms: Arms Smuggling Into Somalia, Naval Research Officer, International Space Station, Pretoria, February 07, 2023, p.p 1.

(٣٢) سالي هيلي وجيني هل، اليمن والصومال: الإرهاب وشبكات الظل وحدود بناء الدولة، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا / برنامج إفريقيا، المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن ، MENAP/AFP BP 2010/01، ص١٠.

إنَّ النقل السري، والصامت، للأسلحة إلى الصومال، والوسائل التي تستخدمها الدول التي قد تعمل كمُصَدِّر للأسلحة، غير القانونية، تشكل خطرًا على استقرار المنطقة، وفي كثير من الحالات، تم الحصول على أسلحة، وذخائر، مشاة من قبل المتمردين في الصومال من مصادر مختلفة. ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة لعام (٢٠٠٦)، لوحظ أنَّ دولاً مختلفة من الشرق الأوسط، والقرن الإفريقي، زودت الجماعات المتمردة في الصومال بالأسلحة، فضلًا عن ذلك، تحدت دول أخرى بعض القيود التي كانت مفروضة من قبل مجلس الأمن، ومضت قدمًا في توريد الصومال بالسلاح، مثل: اليمن، وتركيا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، إذ ساعدت الأخيرة قوات الأمن الصومالية عسكريًا، من دون تصريح صريح من لجنة الأمم المتحدة، التي فرضت حظراً على توريد الأسلحة، وتجارتها، في البلاد[٣٣].

تؤدي تجارة الأسلحة في الصومال، دورًا مركزيًا في تأجيج الصراع، إذ يتم بيع الأسلحة بشكل غير قانوني، عن طريق السوق السوداء، مما يسمح للجماعات المسلحة مثل حركة الشباب بتعزيز قوتها، وزيادة مستوى العنف في البلاد، وإنَّ الأزمة الصومالية هي من النوع الذي يتسبب في معاناة إنسانية كبيرة للصوماليين، نتيجة لتأثير الاضطرابات المدنية غير المباشر، في جميع أنحاء منطقة القرن الإفريقي، ويتمثل التأثير الطويل الأجل في أنَّ الصراع له تأثير سلبي في السلام، والاستقرار، والأمن، والتنمية في البلاد، وهناك خسارة مستمرة في الأرواح نتيجة للقتال المتقطع، والمجاعة مستمرة في الاشتعال، واغتصاب النساء، وقتلهم، وانتشار الأسلحة، ونزوح الأشخاص، والتدفق الناتج عن ذلك للاجئين إلى الدول العربية، وشرق إفريقيا. وإنَّ الصومال تعاني من أزمة نزوح أسوأ من دارفور أو تشاد[٣٤].

يبدو أنَّ الصراعات المسلحة المستمرة، وحالة انعدام الأمن السائدة في الصومال، قد تأججت بسبب وصول المدنيين، والجماعات المسلحة العنيفة، إلى الأسلحة الصغيرة، والخفيفة، غير المشروعة، من مصادر محلية، وعابرة للحدود الوطنية، كما استخدمت حركة الشباب الأسلحة الصغيرة، مثل: المتفجرات، والرشاشات، وغيرها في هجماتها ضد دول شرق إفريقيا، مثل: الصومال، وكينيا، وإنَّ انتشار الأسلحة قد يحدث عن طريق تصنيع الأسلحة، وعن طريق استيرادها. وإنَّ انتشار أغلب أنواع الأسلحة يحدث عن طريق مزيج من الاثنين، ففي كل طريقة من طرق الاستحواذ، قد يتم استخدام عدد من القنوات المختلفة، للحصول على الأسلحة، أو التكنولوجيا اللازمة لإنتاجها[٣٥].

يوفر الوضع الأمني الهش، ولاسيَّما وجود مساحات غير قابلة للحكم، ومساحات قابلة للتنافس بين الجماعات المسلحة المختلفة، لانتشار الأسلحة الصغيرة، والخفيفة، غير المشروعة. ووفقًا لتقرير مؤشر السلام العالمي (GPI) لعام (٢٠١٩)، تمَّ تصنيف الصومال إلى جانب أفغانستان، وسوريا، والسودان، واليمن، والعراق، على أنَّها أقل البلدان سلمية، وإنَّ العوامل الرئيسة التي أدت إلى تقلب الأوضاع في الصومال، تشمل الصراع العنيف من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية العنيفة، وعسكرة مناطق

(٣٣)HASSAN BEDEL KHALIF, op cit , p.p 13-16.

(٣٤)Elizabeth Aishat , and D.HUSSEIN, TERRORISM: The Activities of Youth in Somali State Fellers: 2015-2020, International Journal of Law, Politics & Humanities , Cambridge Research and Publications, Vol. 27, No. 6, 2023, p.p 177.

(٣٥)Usman A. Tar and Charles P. Onwurah , The Palgrave Handbook of Small Arms and Conflicts in Africa, Centre for Defence Studies and Documentation Kaduna, Nigeria, 2021, p.p5.

الصراع نتيجة لانتشار الأسلحة الصغيرة، والخفيفة، وقد أدى هذا إلى تعميق انعدام الأمن، وإضعاف قدرة الدولة على الحد من خطر انتشار الأسلحة الصغيرة، والخفيفة، ولأكثر من (٢٠) عامًا. لم يكن لدى الصومال حكومة تعمل بشكل صحيح، وكان قادتها مدفوعين بالتنافسات العشائرية الداخلية، والمشاحنات القيادية، وأدت الجهود الإقليمية، والعالمية، لبناء الدولة في الصومال بعد حقبة، إلى إنشاء الحكومة الوطنية الانتقالية في عام (٢٠٠٠)، واستمرت حتى عام (٢٠٠٤)، والحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال التي حكمت من تشرين الأول (٢٠٠٤) إلى آب (٢٠١٢)، وبدعم من الجهات الفاعلة الدولية، والإقليمية[(٣٦)].

تمَّ إحراز تقدم بطيء ولكنه إيجابي، لنقل الصومال من الغابة إلى حالة مستقرة، ومع ذلك لا تزال البلاد تعاني من قدر كبير من انعدام الأمن المتعمق، الذي يتميز بأزمة شرعية، ويظل أمر انتشار الأسلحة الصغيرة، والخفيفة، غير المشروعة، يشكِّل تحديًا كبيرًا لبناء دولة صومالية، مسالمة. وعلى الرغم من أنَّ العديد من العقوبات، وحظر الأسلحة، وآليات نزع السلاح المحلية، والدولية، القائمة، ضد تجارة الأسلحة في الصومال، فإنَّ تجارة الأسلحة غير المشروعة استمرت في التقدم، وظلَّت البلاد نموذجًا مصغرًا للأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، غير المشروعة، مما مهد الطريق لظهور العديد من الجماعات الإرهابية، العابرة للحدود الوطنية، وزعم أنَّ الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والخفيفة، أصبح أسلوب حياة، ومصدر رزق، للعديد من الصوماليين[(٣٧)].

يدور النزاع المسلح الرئيس في الصومال منذ عام (٢٠١٢)، بين الحكومة الصومالية بدعم من بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (Amisom)، والقوات الأمريكية، ومتمردي حركة الشباب، الذين لا يزالون يسيطرون على معظم المناطق الريفية في جنوب وسط الصومال، وقد كافحت الحكومة من أجل تقديم استجابة متماسكة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الانقسام السياسي المستمر في البلاد. فضلاً عن ذلك، لا يزال سكان الريف فيها يعانون من العنف العشائري، وقوات الأمن الحكومية الضعيفة، غير قادرة على منع المعارك على موارد المياه، والمراعي، إذ أسهم هذا الصراع في أزمات إنسانية عديدة، وتميزت أيضا بصدمات الفيضانات، والجفاف، وتفشي الأمراض[(٣٨)]. وإنَّ انتشار الأسلحة الصغيرة، وسهولة الحصول عليها بشكل كبير، يسهمان بالتأكيد في انخراط الشباب في الفصائل المسلحة المختلفة، وإنَّ السوق غارق في الأسلحة، وأصبحت الأسلحة في الأساس شكلًا من أشكال العملة في البلاد، وهي متاحة لأي شخص، وفي أي مكان. ومن المثير للاستغراب «أنَّ بعض برامج الألعاب الإذاعية، التي تديرها حركة الشباب في جنوب الصومال، كانت تمنح للفائزين بنادق كلاشينكوف، وقنابل يدوية، وألغام مضادة للدبابات، إذا تمكنوا من الإجابة بشكل صحيح عن أسئلة تتعلق بالقرآن الكريم»، وقال مقدم برنامج المسابقات: «السبب وراء مكافأة الشباب بالأسلحة، هو تشجيعهم على المشاركة في الحرب المقدسة المستمرة، ضد أعداء الله في الصومال»[(٣٩)].

---

(٣٦) Mala Mustapha and Haruna Yerima, Somalia: State Collapse and the Proliferation of Small Arms and Light Weapons, Centre for Defence Studies and Documentation Kaduna , Nigeria, 2021 , p.p 864.

(٣٧) Ibid.

(٣٨) ايان ديفيس ، النزاعات المسلحة ومسيرات السلام في شرق افريقيا ، التسلح ونزع السلاح والامن الدولي ،الكتاب السنوي لعام ٢٠٢٢ ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩٨.

(٣٩) Bronwyn E. Bruton, Somalia: A New Approach, Council Special Report No. 52 , Council on Foreign Relations ، United States of America, 2010,p.p74.

إنَّ هشاشة الدولة في الصومال تشير إلى وجود صلة جوهرية، بين انهيار الدولة، والانتشار السريع للأسلحة الصغيرة، والخفيفة، غير المشروعة. فمنذ اندلاع الصراع العنيف في ستينيات القرن العشرين، شهدت الصومال انتشارًا واسع النطاق لتلك الأسلحة، ولاسيَّما في فترة ما بعد نظام بري، إذ هيمن انتشارها على مناطق الصراع في جميع أنحاء البلاد، ويقدر عدد الأسلحة في أيدي المدنيين بنحو (٥٥٠) ألف إلى (٧٥٠) ألف قطعة، ومن بين هذه الأرقام، تمَّ الحصول على (١٤) ألف قطعة سلاح فقط بشكل قانوني. ومن بين العواقب الرئيسة المترتبة على التدفق غير المشروع لتلك الأسلحة، تعميق الصراعات العشائرية، وميليشيات الدفاع عن النفس، وعودة الإرهاب العنيف من جانب حركة الشباب، وغيرها من أشكال الإجرام[٤٠].

شهد منتصف شهر تموز (٢٠٢٤)، دخول كميات كبيرة من الأسلحة، بما في ذلك أنواع مختلفة من الأسلحة الخفيفة، والثقيلة، إلى مناطق وسط الصومال لأول مرة منذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٧١٤)[٤١]، مما أثار جدلًا واسع النطاق في الصومال، وعلى المستويين الرسمي، والشعبي، حول مصدر الأسلحة، والجهة التي تقف وراءها، والغرض الذي تمَّ إدخالها من أجله إلى البلاد، وفي هذا الوقت تحديدًا، وفي ظل وجود أزمة كبيرة بين الصومال، وأثيوبيا، وكذلك بموجب مذكرة التفاهم بين إدارة أرض الصومال الانفصالية، وإثيوبيا، فيما يتعلق بوصول الأخيرة إلى ممر بحري، عبر المياه الإقليمية الصومالية شمال البلاد، فإنَّ الجميع متفقون على خطورة هذه الأسلحة، وتداعياتها على الصعيدين السياسي، والأمني، وتأثيرها السلبي في الحرب ضد حركة الشباب، وتتكون شحنات الأسلحة التي كانت تنقل عبر شاحنتين من:[٤٢]

- (٢٤٠) بندقية كلاشنكوف.
- (١٣٠) من الصواريخ المحمولة على الأكتاف من طراز آر بي جي.
- (٤٥٠) رشاشة من طراز دوشكا.
- (٢٥٠) من الرشاش المتوسط (PKM Pecheneg) من عيار (٧).
- (٢٣٠) مدفعًا رشاشًا (١٤,٥) ملم .
- (١٢٥) سلاح قنصٍ من طراز (SVD Dragunov) .
- (٤٤٠٠) مسدس، وكميات كبيرة من الرصاص.

(٤٠) Mala Mustapha and Haruna Yerima, op cit , p.p 846.

(٤١) **قرار مجلس الأمن/٢٧١٤ (٢٠٢٣):** يرفع الحظر العام والكامل للأسلحة على كل عمليات توريد الأسلحة، والمعدات العسكرية إلى الصومال، المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) بصيغته المعدلة، بموجب القرارات اللاحقة .للمزيد ينظر: https//:main.un.org/securitycouncil/ar/content/sres2714-2023.

(٤٢) محمود علي نور، شحنات أسلحة مدينة عابود واق ...الروايات المتعددة ومكمن الخطورة، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، الصومال، (٢٠٢٤)، عبر الرابط:

https2//:u.pw/syEC7pHR .

ويتمثل هذا التحول في الشحنة الأخيرة من الأسلحة المهربة، التي دخلت الصومال من إثيوبيا، أو شحنات الأسلحة التي قدمتها إثيوبيا إلى ولاية بونتلاند، تبين أنَّ إثيوبيا عادت إلى انتهاج سياسة متشددة تجاه الصومال، تهدف إلى إذكاء الصراعات الداخلية، وعلى وجه الخصوص الصراعات العشائرية، وتسليح الأفراد، والقبائل، الذين يعارضون الإدارة الحالية، إذ إنَّ هذه السياسة لا يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار الصومال فحسب، بل تسهم أيضاً في عدم استقرار المنطقة بأكملها، ويمكن للجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب (وداعش) الاستفادة من ذلك، لأنَّها يمكن أن تستفيد من هذه الصراعات، لتجنيد المزيد من المقاتلين[(٤٣)].

الخاتمة

إنَّ جميع الصراعات القائمة بالوقت الحاضر، أو تلك التي انتهت أو تراجعت شدتها، ما كان لها أن تحصل أو تتصاعد لولا تصاعد وتيرة التسليح، سواء بشكله التقليدي المعلن، أو عن طريق شبكات متخصصة في تجارة الأسلحة، بعيدًا عن الرقابة الدولية. ومن هذا المنطلق، نجد أنَّ القارة الإفريقية التي شهدت العديد من الصراعات، كانت تعتمد بالدرجة الأساس على ما يرد لأطراف الصراع من أسلحة، والتي يقف في مقدمتها الصراع السوداني، والصراع الصومالي، إذ جرى تغذية تلك الصراعات بإمدادات لا تنقطع من الأسلحة، ومن مصادر مختلفة، مما أدى في النهاية إلى استمرار وتيرة تلك الصراعات في تلك الدول، نظرًا لما تغذيها من أسلحة تساعدها على ديمومة حالات التوتر، وبقائها، في تلك الدول. لذا نجد أنَّ الوضع داخل السودان غير مستقر، والحال نفسه ينطبق على الصومال، التي ما زالت تعاني من ويلات الحروب .

الاستنتاجات

إنَّ أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، تتلخص بالآتي:

١. إنَّ تجارة الأسلحة هي تجارة مستمرة، ولها سوقها، وروادها، ممن يحاولون الإبقاء على حالات الصراع، والاقتتال، والتوتر، مستمرة في كل دول العالم، ولاسيَّما في دول القارة الإفريقية، وتحديدًا السودان، والصومال.

٢. إنَّ تغذية تلك الصراعات لا تتم عن طريق الأطراف المتصارعة في تلك الدول، بل من جهات خارجية تدعم بالأموال من أجل شراء السلاح، وتوزيعه، في بؤر الصراع، من أجل خلق حالة من الرعب، والفوضى، في تلك الدول، وذلك لغرض تحقيق مصالحها التي تتمثل في الاستثمارات فيها، والسيطرة على أراضيها.

٣ . تدهور الوضع داخل السودان، لاسيَّما بعد الأحداث لعام (٢٠٢٣)، ومارافقته من حرب أهلية بين القوات الحكومية، وقوات الدعم السريع، كان نتاجًا لإستمرار تدفق السلاح داخل البلاد للفئتين المتقاتلتين، وتغذية ذلك بقضايا خلافية داخلية، أدت إلى استمرار الحرب.

(٤٣) ، مكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة في الصومال، مصدر سبق ذكره، ص٤.

٤. انطبق الأمر نفسه على الصومال، إذ تعاني الأخيرة من ويلات الحروب منذ سنوات سابقة، وانعكست نتائجها للوقت الحاضر، نظرًا للتفكك المجتمعي الذي تعانيه، والذي أتاح تدفق السلاح بين الأطراف المتنازعة، سواء كانت جهات قبلية أو أثنية .

المصادر

أولا- الوثائق الرسمية

١. أسلحة جديدة تؤجج النزاع في السودان، منظمة العفو الدولية، ط١، رقم الوثيقة AFR٥٤/٨٢٥٢/٢٠٢٤ ، عبر الرابط:

https2//:u.pw/t3DLd.

٢. الأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن/٢٧١٤ ، (٢٠٢٣). للمزيد ينظر:

https//:main.un.org/securitycouncil/ar/content/sres2714-2023.

٣. تقرير فريق الرصد المعني بالصومال، الأمم المتحدة مجلس الأمن، S/٢٠٠٨/٧٦٩.

٤. القوى العظمى تؤجج الفظائع لماذا يحتاج العالم إلى معاهدة فعَّالة لتجارة الأسلحة، منظمة العفو الدولية، رقم الوثيقة ٣٠/١٠٠، ٢٠١٣. عبر الرابط:

https2//:u.pw71/Iaf

ثانيًا- الكتب

١. ايان ديفيس، النزاعات المسلحة ومسيرات السلام في شرق إفريقيا، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي لعام (٢٠٢٢)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد سيبري لأبحاث السلام الدولي في ستوكهولم، (٢٠٢٢).

٢. محمد تورشين، الدور الإماراتي في حرب السودان: الدوافع والأبعاد، أبعاد للدراسات الاستراتيجية، لندن، (٢٠٢٤).

٣. هادي محمد حسين برهم، التنافس الأمريكي الصيني في القارة الأفريقية بعد الحرب الباردة ١٩٩٩.٢٠١٠، دار زهران، عمان، (٢٠١٤).

ثالثًا- المجلات والدوريات

١. بو علام برزيق، التهديدات الأمنية اللا تماثلية وأثرها على السلم والأمن في إفريقيا، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي برلين -ألمانيا، المجلد١، العدد (١)، (٢٠١٨).

٢. خديجة بوريب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد (٤٣)، المجلد (٤١)، (٢٠١٤).

٣. زياد يوسف حمد، الحرب الأهلية السودانية لعام (٢٠٢٣)، (دراسة في مواقف دول الجوار والاقليمية والدولية)، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي - برلين، المجلد (٦)، العدد (٢٥)، ألمانيا - برلين ، آذار (٢٠٢٤).

رابعًا- التقارير

١. تقرير السودان: التقييم الأساسي للأمن الإنساني، HSBA، العدد (٦)، (٢٠٠٧).

٢. مكافحة انتشار الأسلحة غير المشروعة في الصومال، معهد هرتيج، واشنطن، (٢٠٢٤).

٣. سالي هيلي وجيني هل، اليمن والصومال: الإرهاب وشبكات الظل وحدود بناء الدولة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا / برنامج أفريقيا، المعهد الملكي للشؤون الدولية، لندن، ME-NAP/AFP BP ٠١/٢٠١٠ .

خامسًا- مو اقع الشبكة الدولية للإنترنت

١. شادي إبراهيم، خريطة السلاح في إفريقيا بين سياسات الاستعمار الجديد وتنافس القوى الكبرى، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١/١٨، عبر الرابط:

https//:studies.aljazeera.net/ar/article. 5133/

٢. السودان: التدفق المستمر للأسلحة يفاقم معاناة المدنيين المتواصلة في النزاع - تحقيق جديد، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/١/١٩، عبر الرابط:

https2//:u.pw/HIMVaX44.

٣. قبيلة المسيرية عرب، موقع فكرة، تاريخ الزيارة: ٢٠١٥/١/٢٥، للمزيد ينظر:

https//:zobniatelje.si/qabila/are-the-misseriya-tribe-arabs./

٤. الصومال ينضم لمجموعة شرق افريقيا ومجلس الأمن يرفع عنه حظر التسليح، سياقات، مجلة أسباب، العدد ١٥٣، (٢٠٢٣). عبر الرابط:

https2//:u.pw/W8bcA.

٥. أثر تجارة الأسلحة على السلام والأمن، الأمم المتحدة، مجلس الأمن الجلسة ٦٢٨٨، نيويورك، آذار (٢٠١٠). عبر الرابط:

https2//:u.pw/FuW7d.

٦. محمود علي نور، شحنات أسلحة مدينة عابود واق ...الروايات المتعددة ومكمن الخطورة، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، الصومال، (٢٠٢٤)، عبر الرابط:

https2//:u.pw/syEC7pHR.

المصادر باللغة الإنجليزية

First _Document

1. United Nations, Security Council (note 89), S/2019/858.

.United Nations, Security Council (note 88), S/2017/924 .2

Second _Books

1. Usman A. Tar and Charles P. Onwurah , The Palgrave Handbook of Small Arms and Conflicts in Africa, Centre for Defence Studies and Documentation Kaduna, Nigeria, 2021.

2. Mateja Peter and Marcel Plichta , China and Russia in Sudan: Surveying Data on Economic and Military Engagement, GLOBAL TRANSITIONS SERIES, University of Edinburgh , School of Law , Old College, South Bridge, 2022.

3. Jonah Leff and Emile LeBrun , Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan،.Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva- Switzerland, 2014.

4. Arjun Kumar Krishnan and Petter Sveen Nygaard, Detecting Illegal Arms Trade In South Sudan, Master Thesis in Economics and Business Administration, Norwegian School Of Economics, 2021.

5. Hassan Bedel Khalif, Proliferation Of Small Arms And light Weapons On Security Of Hodan District In Banadir Region , Somalia 2006-2017 , Kenyatta University, November, 2022 .

6. David Willema, Ocean of Arms: Arms Smuggling Into Somalia, Naval Research Officer, International Space Station, Pretoria, February 07, 2023.

.7 Mala Mustapha and Haruna Yerima, Somalia: State Collapse and the Proliferation of Small Arms and Light Weapons, Centre for Defence Studies and Documentation . Kaduna , Nigeria, 2021

Third_Magazin

1. Pieter Wezeman , Arms supplies to North and South Sudan, Sudan – No Easy Ways Ahead , Sipri , Vol 18, No30 ,Sweden , 2010 .

2. ANAUKWU. Nneka O , Small Arms And Light Weapons Proliferation And Peace-Building In Sudan, Nnamdi Azikiwe Journal of Political Science, Anambra State, Nigeria, Vol. 9 , No1 , 2024.

3. Ogele, Eziho Promise, External Forces and Proliferation of Small Arms and Light Weapons in Africa: A Study of Sudan Crisis in 2023, Journal of Political Discourse, Department of Political Science, Faculty of Social Sciences – Vol. 2, No. 3, 2024.

4. Elizabeth Aishat , and D.HUSSEIN, TERRORISM: The Activities of Youth in Somali State Fellers: 2015-2020, International Journal of Law, Politics & Humanities , Cambridge Research and Publications, Vol. 27, No. 6, 2023.

.5 Bronwyn E. Bruton, Somalia: A New Approach, Council Special Report No. 52 , Council on Foreign Relations ، United States of America, 2010.

fourth_Internet

1. Fanning the Flames "Sudanese Warring Parties' Access To New Foreign-Made Weapons and Equipment", Human Rights Watch September 9, 2024, on link : https://www.hrw.org/news/2024/09/09/fannIng-flames.

2. Human Rights Worldwide , Human Rights Watch , on link : https//:www.hrw.org/